الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون التجميلية الموجب للمسؤولية الجزائية

Cosmetic liposuction misconduct leading to criminal liability

كلانمر أسماء،

جامعة الجزائر1(الجزائر)،

asmakelanemer1986@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/03/14 تاريخ القبول: 2022/05/25 تاريخ النشر: 2022/12/01

****

ملخص:

شفط الدهون، أو ما يعرف أيضا باسم" **نحت الجسم**" هو شكل من أشكال الجراحة التجميلية المستخدمة لإزالة الرواسب الدهنية من الجسم، وخلافا للإدراك الشائع، فإنه ليس إجراء مصمما للأشخاص الذين يعانون من الوزن الزائد لإنقاص وزنهم، بل هو مخصص للأشخاص الذين يقتربون من وزنهم المثالي ويرغبون في إزالة الكتل الدهنية المتراكمة التي لا يمكن للحمية والتمارين الرياضية إزالتها.

ومع ازدياد الطلب على جراحة شفط الدهون، والتطور الهائل في التقنيات المستعملة في هذا المجال، ارتفعت معه معدلات الأخطاء الطبية الجزائية، مما رتب مسؤولية الأطباء الجزائية، والتي أخضعها المشرع الجزائري للأحكام العامة للمسؤولية الجزائية الطبية.

الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون صورة من صور الخطأ الطبي بصفة عامة، يجمع بين القواعد التي تنص عليها قواعد مهنة الطب، وبين الأحكام الواردة في قانون العقوبات.

الكلمات المفتاحية:

الجراحة التجميلية، الخطأ الطبي ، المسؤولية الجزائية، شفط الدهون.

Abstract:

Liposuction or also known as "body sculpting" is a form of plastic surgery that removes fat deposits from the body, contrary to popular belief, it is not a weight loss procedure for overweight people, but for near-ideal weight and accumulated fat masses If you want to get rid of it, you can't get rid of it with diet and exercise.

With the increase in demand for liposuction surgery and the tremendous development of techniques used in this field, the rate of criminal medical errors has increased, which has regulated the criminal liability of doctors, which Algerian legislators have placed under the general provisions of the criminal code. Doctor.

Liposuction medical malpractice is a general form of medical malpractice that

combines the rules of the medical professional code with the provisions of the criminal code.

Key words:
Plastic Surgery, Medical Error, Criminal Liability, Liposuction.

مقدمة:

شفط الدهون هو واحد من التدخلات الجراحية الأكثر شيوعا التي يقوم بها الأطباء عالميا منذ إدخال تقنيات شفط الدهون في عام 1982 في شكلها التقليدي إذ تم إجراء عملية شفط الدهون على طبقات تحت الجلد فقط، ومع ذلك، وبسبب تقدم التكنولوجيا الطبية والابتكار، هناك العديد من أشكال شفط الدهون المتاحة في القرن الواحد والعشرون وبتقنيات مستحدثة، ففيما مضى كانت عمليات شفط الدهون تجرى للتنحيف، أما اليوم فلم تعد كذلك، بل أصبحت تجرى لنحت الجسم، إذ تغيرت معايير إجراءها.

شفط الدهون بكل بساطة هو إجراء تجميلي يزيل الدهون التي لا يمكن التخلص منها من خلال النظام الغذائي وممارسة الرياضة، حيث يتم تحسين شكل الجسم وجعل أبعاده أكثر تناسقا. ويمكن لجراح التجميل أن يقوم بشفط الدهون من الوركين، أو البطن، أو الفخذين، أو الأرداف، أو الظهر، أو الذراعين وهناك أيضا شفط الدهون اللغد والوجه. ويمكن إجراء عملية شفط الدهون على أكثر من منطقة، ومع جراحات تجميلية أخرى مثل شد الوجه، وشد البطن، وعمليات الثدي.

ومما لا شك فيه أن اللجوء إلى عمليات شفط الدهون تزايد شيئا فشيئا، إلى أن أصبح اعتمادها يتم بطريقة عشوائية أحيانا، خصوصا مع ما يترافق معها من خطر في حالات معينة، وصولا إلى حالات وفاة عديدة سمعنا عنها سببها الخطأ الناتج عن الإهمال وعدم الاحتياط ، لأن من يجري هذه العملية في النهاية بشر يمكن أن يخطئ كما يمكن أن يصيب، لأن هذا النوع من العمليات نتائجها في بعض الأحيان غير مضمونة، وبالتالي فإن وقوع خطأ من قبل جراح التجميل أمرا واردا، ومن هنا فإننا نجد الفقه والقضاء والتشريعات على اختلافها بما فيها التشريع الجزائري تعرضوا لمسألة المسؤولية الجزائية المترتبة عن الأخطاء الطبية، وتوصلوا إلى أن الأطباء يتحملون المسؤولية نتيجة ارتكابهم أخطاء طبية، إلا أن جراحة شفط الدهون تختلف عن الجراحة العادية بعدة مميزات لعل أبرزها أنها ليست جراحة علاجية وإنما تجميلية وبالتالي لا حاجة فيها للعجلة والسرعة.

يهدف هذا الموضوع إلى تبيان القواعد القانونية التي تحكم الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون، الذي يمكن أن تثار بشأنه المسؤولية الجزائية، من خلال تسليط الضوء عليه، وتحديد أبعاده، وكذا شد انتباه الأطباء إلى ماهية التصرف الخاطئ أثناء ممارستهم لفنهم النبيل، بما يجنبهم الملاحقات القانونية المسيئة لسمعتهم.

تنعقد المسؤولية الجزائية عن الخطأ في جراحة شفط الدهون، عندما يرتكب الجراح أو طبيب التخذير أو غيرهما من أعضاء الفريق الطبي الجراحي، خطأ يلحق إصابة بالشخص أو يفضي إلى قتله، نتيجة خروجهم ومخالفتهم للقواعد والأصول الطبية وقت تنفيذ العمل الطبي، وحصول ضرر للشخص من جراء ذلك المسلك

وهو الأساس الذي يرتب نشوء الخطأ الطبي، ذلك أن طبيب الجراحة التجميلية وغيره من فئتهم ملزمون ضمن اللوائح والتشريعات الطبية التي تنظم مهنة الطب، بإتباع الأساليب والوسائل التشخيصية والعلاجية التي تقوم على الأصول العلمية المتعارف عليها في الأوساط الطبية.

ولقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون، والمسؤولية الجزائية الناتجة عنه، وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بها.

تقوم المسؤولية الجزائية في جراحة شفط الدهون التجميلية على الخطأ غير العمدي، ذلك أنه من غير المتصور أن يتعمد جراح التجميل إيذاء الشخص[1] وبما أن المشرع الجزائري وعلى غرار العديد من المشرعين في العديد من الدول، لم يهتم بوضع نصوص قانونية خاصة تنظم وتحكم موضوع الخطأ الجراحي بصفة عامة، والتجميلي بصفة خاصة، وكذا المسؤولية الجزائية الناتجة عنه ، ظلت القواعد العامة المتعلقة بالخطأ غير العمدي المحددة في قانون العقوبات هي الواجبة التطبيق، وهذا رغم عجزها على إيجاد العديد من المشاكل العلمية التي يطرحها هذا الموضوع. وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية: " **في ظل غياب نصوص قانونية خاصة تحدد معالم الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون- رغم خصوصيته- وعلى اعتبار أنه صورة من صور الخطأ الطبي بصفة عامة، ونموذجا و اقعيا للخطأ غير العمدي، ما مدى تكيفه مع القواعد العامة لتقرير المسؤولية الجزائية عنه؟.**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا موضوع دراستنا إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول مفهوم الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون الموجب للمسؤولية الجزائية، وفي المبحث الثاني إثبات المسؤولية الجزائية الناتجة عن الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون.

المبحث الأول

ماهية الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون الموجب للمسؤولية الجزائية.

إن دراسة ماهية الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون ليس بالأمر الهين، وهذا باعتراف الكثير من الفقهاء، وذلك لما ينطوي على هذا الأخير من خصوصية تنبع من خصوصية العمل الطبي الجراحي الذي يجمع بين مختلف الأعمال الطبية الأخرى من فحص وتشخيص وعلاج ورقابة، هذا ما يدفعنا إلى ضبط نطاق الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون الذي لا ينحصر في مرحلة الجراحة بمفهومها الضيق، بل يتعداه إلى مرحلة ما قبل وما بعد إجراء العملية .

---

[1]: غير أنه- ولا يمكن في الوقت ذاته- إنكار إمكانية ارتكاب أطباء التجميل أخطاء عمدية تترتب عنها جرائم عمدية، منها إفشاء السر الطبي المنصوص عليها في المادة 301 من الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات والمعدلة بموجب القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر سنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 84.

وعلى هدا الأساس قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في المطلب الأول مفهوم الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون، وفي المطلب الثاني نعالج نطاق الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون.

المطلب الأول: مفهوم الخطأ الطبي الجزائي في جراحة شفط الدهون.

يعتبر الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون صورة من صور الخطأ الطبي بصفة عامة، يجمع بين القواعد التي تنص عليها قواعد مهنة الطب ، وبين الأحكام الواردة في قانون العقوبات، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب ضبط مفهوم الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون الموجب للمسؤولية الجزائية وذلك من خلال تعريفة وهذا في الفرع الأول وتحديد وصوره من خلال الفرع الثاني وهذا على النحو الآتي بيانه:

الفرع الأول: تعريف الخطأ الطبي الجزائي في جراحة شفط الدهون.

على غرار الكثير من التشريعات كالتشريع المصري والأردني والفرنسي فإن المشرع الجزائري لم يورد تعريفا للخطأ الجزائي بصفة عامة[1]، والخطأ الطبي بصفة خاصة[2]الأمر الذي جعل هذه المهمة منوطة بالفقه.

ولقد عرف مفتاح عبد البشير الغزالي الخطأ الطبي الموجب للمسؤولية الجزائية على أنه: " كل مخالفة أو خروج من الطبيب في سلوكه عن القواعد والأصول العلمية الثابتة المتعارف عليها في مهنة الطب، أو إخلاله عند تصرفه الإرادي بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها القانون، وعدم حيلولته – تبعا لذلك- من إفضاء سلوكه لإحداث النتيجة الإجرامية لاعتقاده-بغير أساس- بأنها لم تحدث أو لعدم توقعه هذه النتيجة، في حين كان في قدرته، وواجب عليه أن يتخذ في تصرفاته اليقظة والحذر حتى لا يضير المريض كل ذلك مع مراعاة الظروف المحيطة والإمكانيات المتاحة"[3].

والخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون لا يختلف من حيث المبدأ عن الخطأ الطبي بصفة عامة ، إذ أن الطبيب، أو الجراح أو طبيب التخذير ينتمون إلى نفس المهنة، ويخضعون إلى نفس الالتزامات المهنية، إلا أنه ينفرد الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون مع ذلك بخصوصيات فنية وتقنية مستمدة من صميم الجراحة التجميلية وتقنياتها وملابساتها الواقعية مقارنة بالخطأ الطبي العادي. وتأسيسا على ذلك يمكن القول بأن الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون هو:" كل مخالفة أو خروج من جراح التجميل- أو أي عضو من أعضاء الفريق

---

[1]: ولكن عرفه عبد الله سليمان على أنه:" عدم اتخاذ الجاني واجبات الحيطة والحذر لمنع النتيجة الضارة التي كان في وسعه توقعها وتجنبها" راجع: عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات(القسم العام) الجريمة، الجزء الأول، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، بدون تاريخ النشر، ص 13.

[2]: ولكن عرفه محسن عبد الحميد البيه على أنه" الخطأ الذي يقع من شخص بصفته طبيبا خلال أو بمناسبة ممارسته للأعمال الطبية . راجع: محسن عبد الحميد البيه، خطأ الطبيب الموجب للمسؤولية المدنية في ظل القواعد القانونية التقليدية، مطبوعات جامعة الكويت، بدون مكان النشر، 1993، ص 13.

[3]: مفتاح مصباح بشير الغزالي، المسؤولية الجنائية للأطباء عن التجارب الطبية والعلمية، دراسة مقارنة، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا، 2004، ص 305.

الطبي المشارك في إجراء عملية شفط الدهون- في سلوكه عن القواعد والأصول العلمية التي تتطلبها أصول المهنة، خلال مختلف مراحل إجراء العملية، أو إخلاله عند تصرفه الإرادي بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها القانون وتفرضها مراحل العملية الجراحية".

مع الإشارة إلى أن المشرع الجزائري سواء في قانون الصحة[1] أو مدونة أخلاقيات الطب[2] وكذا القانون الأساسي الخاص بالممارسين الطبيين والمتخصصين في الصحة العمومية[3] لم يتعرض لتعريف الخطأ في نطاق الأعمال الطبية بصفة عامة، وكان من الأجدر إعطاء تعريف دقيق لهذا الخطأ الطبي حتى تتحدد بدقة مسؤولية الطبيب الجزائية القائمة عليه.

الفرع الثاني: صور الخطأ الطبي الجزائي في جراحة شفط الدهون.

أخضع المشرع الجزائري مسؤولية الطبيب الجزائية عن الأخطاء الطبية غير العمدية التي يرتكبها للقواعد العامة المقررة في قانون العقوبات، وذلك من خلال المادة 353 من قانون الصحة[4]، وعبر المشرع عن مختلف صور الخطأ الطبي غير العمدي في المادتين 288و 289[5] والتي أرجعها إلى الرعونة أو عدم الاحتياط أو عدم الانتباه، أو الإهمال أو عدم مراعاة الأنظمة. إذ يكفي توافر أو تحقق صورة من هذه الصور حتى تقوم مسؤولية مرتكبها.

أولا- الرعونة:

---

[1]: القانون رقم 18/ 11 المؤرخ في 02 يوليو سنة 2018 المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية المؤرخة في 29 يوليو سنة 2018، العدد 46.

[2]: المرسوم التنفيذي رقم 276/92 مؤرخ في 06 يوليو 1992 يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، الجريدة الرسمية مؤرخة في1992 ، العدد 52.

[3]: المرسوم التنفيذي رقم 394/09 مؤرخ في 24 نوفمبر 2009 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لسلك الممارسين الطبيين المتخصصين في الصحة، الجريدة الرسمية مؤرخة في 29 نوفمبر 2009، العدد70.

[4]: تنص المادة 353 من القانون رقم 11/18 المتعلق بالصحة على أنه:" يؤدي كل خطأ أو غلط طبي مثبت بعد خبرة، من شأنه أن يقحم مسؤولية المؤسسة و/ أو الممارس الطبي أو مهني الصحة، يرتكب خلال ممارسة مهامهم أو بمناسبتها والذي يمس السلامة الجسدية أو الصحية للمريض، ويسبب عجزا دائما ويعرض الحياة للخطر أو يتسبب في وفاة شخص، إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما".

[5]: تنص المادة 288 من قانون العقوبات المعدلة بموجب القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية العدد 84 على أنه: كل من قتل خطأ أو تسبب في ذلك برعونته أو عدم احتياطه أو عدو انتباهه أو إهماله أو عدم مراعاة الأنظمة، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دينار". كما تنص المادة 289:"إذا نتج عن الرعونة أو عدم الاحتياط إصابة أو جرح أو مرض أدى إلى العجز الكلي عن العمل لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر فيعاقب الجاني بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين"

يقصد بالرعونة بصفة عامة نوع من التصرف يحمل في طياته معنى سوء التقدير أو نقص الدراية أو الطيش والخفة في عمل يتعين بفاعله أن يكون على علم به[1]، وهذه الصورة تكون عادة في المهنيين عندما يقدمون على عمل تنقصهم فيه الدراية العلمية والخبرة الميدانية [2] ، كالشخص الذي يقدم على عمل دون أن تتوافر لديه المهارة اللازمة لأدائه، أو حينما يقدم شخص من أهل العلم والخبرة على عمل من اختصاصه، غير أنه يفتقر إلى المعلومات اللازمة لمباشرة ذلك العمل، أو يباشره، لكن دون أن يتتبع الأصول والقواعد المعروفة بين أهل مهنته، وهذا ما قد نكون بصدده في مجال الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون، ومن أمثلة ذلك قيام جراح التجميل بشفط الدهون بإحدى التقنيات المستحدثة

كالشفط بالليزر[3] أو بالفيزر[4] وهو لا يحسنها، أو إجراء جراحة دون مراعاة الأصول العلمية المتفق عليها.

ثانيا: عدم الاحتياط

ويتحقق عندما يدرك الفاعل طبيعة عمله ويعلم أنه يمكن أن تترتب عليه نتائج ضارة، ولكنه مع ذلك يستخف بالأمر ويمضي في عمله معتقدا بأنه يستطيع أن يتجنب النتيجة الضارة [5]، ومن أحكام القضاء الفرنسي في ذلك نجد حكم لمحكمة النقض الفرنسية الصادر عن الغرفة الجزائية في 26 نوفمبر 1997، حيث قضت بمسؤولية الطبيب المخذر، الذي قام بتخدير الشخص الذي تجرى له عملية شفط الدهون، ثم خرج إلى قاعة أخرى من أجل تخدير شخص آخر، وعلى اثر ذلك ظهرت على ذلك الشخص اضطرابات في ضربات القلب، تسببت في وفاته نتيجة إعطائه مخدر آخر، من طرف الممرضة لأنه أفاق مبكرا. وقد قضت المحكمة بمسؤولية الطبيب المخدر الذي خرق قواعد فن التخدير [6]، سيما المادة 712-40 من قانون الصحة الفرنسي

ثالثا: الإهمال وعدم الانتباه.

---

[1]: عبد الله سليمان، المرجع السابق، ص 231.

[2]: محمد أمين جدوي سيدي، الجراحة التجميلية والمسؤولية الجزائية المترتبة عنها، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد1، جانفي 2016.، ص 248.

[3]: وفي هذا الإجراء يتم استخدام أشعة الليزر لإنتاج طاقة متدفقة، هذه الطاقة تنتج حرارة كافية لتسييل الدهون حتى يمكن شفطها

[4]: يعتبر نظام الفيزر من أحدث التقنيات في عالم شفط الدهون ونحت الجسم، ويستخدم الفيزر تقنية الموجات فوق الصوتية لتفتيت وتذويب الدهون دون إتلاف الأنسجة المحيطة بها من أعصاب وأوعية وأنسجة. راجع في ذلك، د/ وائل غانم، عملية شفط الدهون..ملف كامل عنها، شوهد على الموقع الإلكتروني www .dailymedicalinfo.com يوم 2020/01/14.

[5]: زهدور أشواق، المسؤولية الجزائية للطبيب في مجال الجراحة العامة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد1،العدد2 ، أكتوبر2018، ص 245

[6]نبيلة غضبان، الخطأ الطبي الجراحي والمسؤولية الجزائية، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، 20018، ص71.

يختلف هذا التصرف عن التصرف الذي قبله في كونه تصرف سلبي، بحيث يحدث الخطأ نتيجة موقف سلبي من طرف طبيب التجميل نتيجة لترك واجب أو نتيجة الامتناع عن تنفيذ ما أمر به القانون[1]، هذا النوع من الخطأ نجده كثيرا في الأعمال الطبية الجراحية بما فيها جراحة شفط الدهون، بحيث يكون جراح التجميل ملزما باتخاذ كافة التدابير والاحتياطات اللازمة قبل العملية وأثنائها، وحتى بعدها، وذلك لتفادي حصول أي خطر. ومن أمثلة الإهمال في مجال جراحة شفط الدهون، قيام جراح التجميل بالعملية الجراحية دون أن يحدد فصيلة دم الشخص الذي تجرى عليه العملية، أو قيام طبيب التخذير بتخدير الشخص الذي تجرى عليه العملية دون إجراء فحوص للتأكد من مدى قدرته على تحمل المخدر ،

أو إهماله بعدم إزالة الأسنان الاصطناعية قبل التخدير[2]

رابعا: عدم مراعاة الأنظمة والقوانين.

عدم مراعاة الأنظمة في حد ذاته مخالفة ولو لم ينشأ عنه أي ضرر، وإذا ترتب على الفعل أثر ضار أو إصابة أحد الأشخاص، تحمل جراح التجميل المسؤولية عن عدم مراعاة الأنظمة والقوانين من جهة إلى جانب تحمله المسؤولية عن الضرر الذي أحدثه لأحد الأشخاص من جهة أخرى[3].

وعليه فهذا النوع من الخطأ يثبت بمجرد ارتكاب طبيب التجميل مخالفة القوانين والأنظمة واللوائح، والتي وضعت للمحافظة على الصحة العامة، ويتحقق بمجرد عدم تطابق سلوك جراح التجميل مع قواعد وشروط مزاولة المهنة الصادرة عن الدولة، وتعتبر قواعد أخلاقيات الطب، وقانون الصحة العامة، الإطار العام الذي يحكم مهنة الطب، وتقف قواعدها جنبا إلى جنب مع أحكام قانون العقوبات، والتي كلما انحرف جراح التجميل عنها عد مخطأ .

ويتميز هذا النوع من الخطأ غير العمدي بسهولة الإثبات بالمقارنة مع صور الخطأ الأخرى، حيث يكفي إثبات عدم إتباع الطبيب للقوانين أو الأنظمة لتتقرر المسؤولية الجزائية[4].

المطلب الثاني: نطاق الخطأ الطبي الجزائي في جراحة شفط الدهون.

---

[1]: عبد الرحمان خلفي، القانون الجنائي العام، دراسة مقارنة، دار بلقيس، ، الجزائر، 2016، ص 228

[2]: أسامة رمضان الغمري، لوائح وقوانين ممارسة الطب والأخطاء المهنية للأطباء، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2009، ص 85 وما بعدها.

[3]: علي شملال، محاضرات في القانون الجنائي العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 80.

[4]: نبيلة غضبان، المرجع السابق، ص 72 وما بعدها. وفي ذات المعنى راجع: د/ زهرة بن عبد القادر، فغرور رابح، الخطأ الطبي بين الشريعة والقانون، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد08 الجزء 2، جوان 2017، ص 649

جراحة شفط الدهون جراحة معقدة ومحفوفة بالمخاطر، فقد أحيطت بقواعد خاصة تلزم جراح التجميل بأن يتحلى بالحيطة والحذر خلال مختلف مراحلها الأساسية، والتي تتخللها عمليات دقيقة متسلسلة ومتداخلة، هذا ما يجعل الإخلال بها يستوجب المسألة الجزائية.

لا ينحصر الخطأ الطبي الجزائي في جراحة شفط الدهون في إطار العمل الجراحي بمفهومه الضيق، وإنما يتسع ليشمل الأخطاء السابقة وتلك اللاحقة. لذلك جاء هذا المطلب لبيان نطاق الخطأ الطبي الجزائي الناجم عن جراحة شفط الدهون وتصحيح المفهوم الخاطئ الذي يحصره في دقائق أو ساعات العملية الجراحية، في حين هذا الخطأ قد يكون قبل أو حتى في الفترة اللاحقة[1].

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع نتناول في الفرع الأول الخطأ الطبي الجزائي السابق لجراحة شفط الدهون، وفي الفرع الثاني نتناول الخطأ الطبي الجزائي أثناء عملية شفط الدهون، وفي الفرع الثالث نتناول الخطأ الطبي الجزائي اللاحق لجراحة شفط الدهون.

الفرع الأول: الخطأ الطبي الجزائي السابق لجراحة شفط الدهون.

يقع على عاتق جراح التجميل أو طبيب التخذير أو غيرهما، الالتزام بعدة ضوابط وإجراءات قبل إجراء عملية شفط الدهون، والتي يشكل الخروج عنها أساسا لقيام المسؤولية الجزائية، كون أن هذه الضوابط تشكل قواعد وأسس فنية متفق عليها في الوسط الطبي. يتمثل هذا الالتزام في ضرورة الحصول على رضا الشخص الذي ستجرى له العملية، إذ يعد جراح التجميل مخطأ إذا باشر تدخله الجراحي دون أن يحصل مقدما على رضا الشخص، أما الالتزام الثاني الذي يثير مسؤولية جراح التجميل الجزائية هو عدم إجراء الفحوص الأولية السابقة والتي لها أهمية في تحديد مدى قدرة الشخص على تحمل العملية.

أولا: الخطأ الطبي الجزائي الناجم عن تخلف رضا الشخص.

تقوم مشروعية إجراء عملية شفط الدهون على أساس رضا الشخص، فالرضا يعني تنازل الشخص الذي ستجرى له العملية عن الحماية التي يقررها القانون للجسم مما ينفي اعتداء الجراحة على سلامة الجسد ويجعل فعله مباحا [2]، وهذا ما أكدته المادة 44 من مدونة أخلاقيات الطب، والمادة 343 من قانون الصحة الجديد[3]. ويشترط في هذا النوع من الجراحات التجميلية الخطرة أن يكون رضا المريض مكتوب وذلك عن طريق

---

[1]: المرجع نفسه، ص 78 .

[2]: ليلى ابراهيم العدواني، المسؤولية الجنائية لجراح التجميل- دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد1، العدد2، أكتوبر 2017 ،ص 33.

[3]: نصت المادة 44 من مدونة أخلاقيات الطب على أنه:" يخضع كل عمل طبي، يكون فيه خطر جدي على المريض، لموافقة المريض موافقة حرة ومتبصرة أو لموافقة الأشخاص المخولين منه أو من القانون..."، كما تنص المادة 343 من قانون الصحة الجديد على أنه:" لا يمكن القيام بأي عمل طبي ولا بأي علاج دون الموافقة الحرة والمستنيرة للمريض، ويجب على الطبيب احترام إرادة المريض، بعد إعلامه بالنتائج التي تنجر عن خياراته"

التوقيع على نموذج الموافقة الكتابية الذي يتضمن الموافقة على نوع التخدير المطلوب والتقنية والأدوات المستعملة وتفاصيل إجراء العملية .

كما يشترط تنبيه المريض وإخباره بجميع المضاعفات المحتملة الممكن حدوثها بسبب الجراحة مهما كانت طبيعة ونوع الاحتمالات التي تهدد حياة المريض مثل انثقاب الأحشاء البطنية أو الصدرية، توقف القلب، هبوط ضغط الدم أو النزيف الدموي، متلازمة الانسداد الدهني، التهاب اللفافة الناخرة للأنسجة الجلدية، ويشترط أيضا تنبيهه جميع الآثار الجانبية المتوقعة وعلى سبيل المثال، الانتفاخ، تورم مصلي، ورم دموي، فرط التصبغ [1]، وهذا ما أكدته صراحة المادة 43 من مدونة أخلاقيات الطب [2]وعليه يعتبر جراح التجميل مخطأ إذا باشر تدخله الجراحي دون أن يحصل مقدما على رضا الشخص.

ثانيا: الخطأ الطبي الجزائي المتعلق بالفحوص الطبية السابقة لجراحة شفط الدهون .

تقضي القواعد والأصول الطبية أن يسبق أي تدخل جراحي بما فيها جراحة شفط الدهون فحوصا متنوعة للشخص الذي ستجرى له العملية، لتحديد مدى أهليته لإجراء الجراحة.

تبرز أهمية ودقة هذه الفحوص، في تبصير جراح التجميل بالمراحل الموالية، خاصة في اختياره التقنية المستعملة في شفط الدهون، إذ يتعين عليه أن يتزود بكل المعلومات الضرورية المتعلقة بحالة الشخص[3]. ومن أهم الفحوص المطلوبة قبل إجراء هذه العملية يشترط فحص بدني في المناطق التي تتراكم فيها الدهون، مع تقييم لون البشرة ومدى مرونتها، والتأكد أن زيادة الوزن لا تتعدى الـ30% من وزنه الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك إجراء فحص مخبري يشمل معظم الفحوصات الروتينية المتعلقة بفحص كريات الدم الحمراء والبيضاء، حالات النزيف وسرعة تخثر الدم، وتوقيت سيلانه، كما يشمل فحص مستوى السكر في الدم، واختبارات الحساسية، واختبارات وظائف الكلي والكبد وغيرها، كما يتم إجراء اختبار تخطيط القلب الكهربائي لتأكد من صحته وقياس ضرباته، وإجراء أشعة سينية للصدر للتأكد من صحة الرئتين[4].

وبما أن جراحة شفط الدهون ترتبط ارتباطا وثيقا بالتخدير ، فمن الضروري التنبيه إلى أن الفحوصات التي يجريها جراح التجميل لا تقوم مقام الفحوصات التي يجريها الطبيب المخدر، حيث يقع على عاتق هذا الأخير واجب التأكد من الحالة الصحية للشخص لبيان قدرته على تحمل المخدر، كما يكون مسؤول على ضبط كمية

---

[1]: هيئة الصحة ،. معايير شفط الدهون، إدارة السياسات والمعايير الصحية، دبي، قطاع التنظيم الصحي،دبي، 2019، ص 12.

[2]: تنص المادة 43 من مدونة أخلاقيات الطب على أنه:" يجب على الطبيب أو جراح الأسنان أن يجتهد لإفادة مريضه بمعلومات واضحة وصادقة بشأن أسباب كل عمل طبي".

[3]: نبيلة غضبان، المرجع السابق، ص 94.

[4]: وائل غانم، الفحوصات والتحاليل المطلوبة قبل إجراء عملية شفط الدهون، مركز أوركيد، مصر، 2018، ص 4.

المخدر. وعليه يكون جراح التجميل والطبيب المخدر مسؤولان جنائيا إذا كانت الحوادث ناتجة عن عدم قيامهما بالفحوص السابقة.

الفرع الثاني: الخطأ الطبي الجزائي أثناء عملية شفط الدهون.

تعد مرحلة إجراء عملية شفط الدهون المرحلة الأكثر دقة وحيوية، لما تنطوي عليه من خطورة باعتبارها تمس بسلامة الجسم مباشرة، تبدأ هذه المرحلة بدخول الشخص إلى قسم الجراحة حيث يحدد جراح التجميل المنطقة المراد معالجتها بالقلم، تستغرق مدة العملية من ساعة واحدة وتصل في بعض الأحيان إلى ثلاثة ساعات حسب كمية الدهون، تجرى تحت التخدير العام أو الموضعي[1] يقوم الجراح بإحداث شق صغير في الجلد وإدخال التقنية وهي عبارة عن أنبوب بلاستيكي لإخراج وإدخال السوائل من الجسم، حيث يقوم بتحريكها إلى الأمام والخلف لإزالة الدهون، ثم توصيل شفاط جراحي مع التقنية لامتصاص الدهون، وإخراجها من الجسم[2]، وفي الأخير يستخدم الجراح المعالج الخيوط الطبية الدقيقة لإغلاق الشق الجراحي وهي خيوط تذوب في الجلد ولا تحتاج لإعادة فكها.

والأخطاء الطبية الواقعة أثناء جراحة شفط الدهون عديدة لا تكاد تعد ولا تحصى، فهي تتزايد بتقدم تكنولوجيا الطب، إلا أننا يمكننا إجمالها في تلك الأخطاء الواقعة قبل تخدير الشخص وتلك الواقعة أثناء التخدير والجراحة، ولعل من أهم هذه الأخطاء، الخطأ الناتج عن عدم التحقق من توافر اللوازم الجراحية والتأكد من صلاحيتها لاسيما أجهزة التخدير، جهاز مراقبة نبضات القلب، وجهاز مراقبة ضغط الدم الشرياني،[3]ولا يكفي التأكد من توافر الأجهزة الطبية بل يجب على جراح التجميل وطبيب التخدير أن يتحققا من صلاحيتها وخلوها من أي عطب أو خلل، وأنها تتوافق مع المعطيات الطبية الحديثة، ويمكن لهما في سبيل ذلك أن يقوما بتجربتها قبل البد في استخدامها، كما يقع على جراح التحميل التأكد من أن هذه اللوازم التي تستعمل في الجراحة معقمة بالشكل الذي يتفادى معه تعرض الشخص لأية التهابات ، والتي تحدث نتيجة عدم نظافة الأجهزة، حيث تثور هنا مسؤوليته الجزائية متى توافرت علاقة السببية بين خطأه والضرر الواقع للشخص. وفي هذا المقام نجد حكم من محكمة فرساي التي أدانت جراح التجميل وطبيب التخدير معا بسبب موت الشخص اختناقا نتيجة تعطل جهاز التهوية، أثناء عملية شفط الدهون.

كما يمكن أن يكون الخطأ الطبي ناتجا عن عدم التحقق من توافر المساعدة الضرورية اللازمة لإجراء عملية شفط الدهون، كعدم التأكد من وجود أخصائي التخدير الذي يعتبر وجوده أكثر من الضروري بالنسبة لهذا

---

[1]: نورة بنت عبد الله بن محمد، شفط الدهون التجميلية، الرأي الطبي والرأي الفقهي الشرعي، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، بدون تاريخ النشر، ص 134.

[2]: ايزابيل شيكو، الجمال والرشاقة مع بطن مسطح من الحمية إلى شفط الدهون، دار عويدات، لبنان، 2014، ص 100.

[3]: نبيلة غضبان، المرجع السابق، ص 109-113

النوع من العمليات الجراحية المستعصية والمنظوية على قدر من الخطورة والتعقيد[1]. أو عدم التأكد من وجود المساعدون الطبيون على اختلاف تخصصاتهم ودرجاتهم العلمية ، من فنيين وممرضين وغيرهم، بحيث لا يمكن أن ننكر ما يمكن أن تقدمه أعمالهم في أنجاح هذه العملية

وباعتبار أن عملية شفط الدهون كغيرها من العمليات الجراحية تقوم على مبدأ الالتزام ببذل عناية، وليس بتحقيق نتيجة، فإنه يتعين على جراح التجميل، وأخصائي التخدير، وكل الفريق الطبي القائم على العملية التحلي باليقظة والإتقان وبذل أقصى الجهد والعناية للحفاظ على حياة الشخص وضمان سلامته وعدم إلحاق الأذى به لذلك فإن الوفاة أو التشوه و الإصابة التي تحدث للشخص في هذه المرحلة الحساسة تكون ناتجة إما عن الخطأ في التخدير أو الخطأ في الجراحة.

تنجم أخطاء التخدير عن عدم سلامة مواد التخدير من جهة كالتسمم بمادة الليدوكاين، وهي مادة تستعمل بكثرة في عملية شفط الدهون باعتبارها مخدر موضعي فعال، ولكن إذا كانت الجرعة أعلى من المفترض فإن اثر ذلك يكون وخيما[2]. في حين تظهر أخطاء الجراحة نتيجة تجاهل جراح التجميل تلك الالتزامات التي تحكم إجراء العملية، كأن يتجاوز الكمية المسموح بإزالتها وفقا للمعايير العالمية وهي من 5 إلى 7 من وزن الشخص، فإذا كان وزنه 70 كيلو غراما فالكمية المسموح بها 7 لترات ، وبالتالي فإن تم إزالة كمية أكبر عندها يدخل الشخص في مضاعفات خطيرة قد يؤدي إلى الوفاة[3]. وقد يحدث نتيجة عدم أخذ الحيطة والحذر اللازمين أثناء إذابة الدهون وذلك بدخول كمية منها في الأوعية الدموية قد تصل هذه الدهون إلى القلب ويتسبب في حدوث جلطة.

الفرع الثالث: الخطأ الطبي الجزائي اللاحق لجراحة شفط الدهون

لا تتوقف الالتزامات المترتبة عن عملية شفط الدهون على أبواب غرفة العمليات بل تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك، وبالتالي فإن الخطأ الطبي في أي جراحة وبالتحديد في جراحة شفط الدهون يمتد إلى ما بعد العملية، إذا لم يحظ الشخص بالعناية اللازمة التي تفرضها قواعد الفن الطبي، فالخطأ في هذه المرحلة يكون ناتجا إما

---

[1]: في تفصيل ذلك راجع: أسامة عبد الله قايد، المسؤولية الجنائية للأطباء، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، بدون تاريخ النشر، ص 258. عجيل جاسم النشمي، الأخطاء غير العمدية في الجراحة-وجراحة التجميل لغير المرضى- والتخدير والضمان، بحث مقدم للمؤتمر العالمي للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، "مسؤولية الطبيب من منظور إسلامي ، المنعقد في الكويت من 26 إلى 28 مارس 2015، ص 22.

[2]: غفران حبيب، عملية شفط الدهون خطيرة، مقال موثق على الموقع الإلكتروني www.tajmeeli.com يوم 14 أوت 2018 ، شوهد يوم 2020/01/18

[3]: عماد عبد الحميد، شفط الدهون وسيلة فعالة للتخلص من الترهلات بشروط أبرزها السن والوزن، مقال موثق يوم 19 فيفري 2017 على الموقع الالكتروني www. Albayan.com ، شوهد يوم 18/ 2020/01

عن عدم مراقبة الشخص من حيث التخدير، أو عدم متابعته من حيث أثار الجراحة مما [1] يترتب عليها مضاعفات خطيرة خاصة في الجهاز الليمفاوي المسؤول عن تصريف السوائل في الجسم، فيتضرر تصريف السوائل فتظهر التورمات.

المبحث الثاني

إثبات المسؤولية الجزائية الناتجة عن الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون.

يشكل الإثبات محورا أساسيا لتقرير المسؤولية الجزائية عن الخطأ الطبي الجراحي، إذ لا يمكن الحكم على الجراح أو طبيب التخدير أو أي عضو آخر عن جريمة القتل الخطأ أو الجرح، ما لم تثبت إدانته، فالإثبات إذن عنصر مهم في إسناد المسؤولية الجزائية، وبما أن المشرع الجزائري لم ينظم موضوع إثبات المسؤولية الطبية الجزائية بنصوص خاصة، فإن إثباتها بالضرورة يخضع لتلك الأحكام والقواعد المبينة في قانون الإجراءات الجزائية.

إثبات المسؤولية الجزائية عن الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون من أعقد المسائل التي تطرح على القاضي الجزائي باعتبار أنها يغلب عليها الطابع التقني والفني، وهذا ما سنحاول معالجته في المطلب الأول تحت عنوان صعوبة إثبات المسؤولية الجزائية الناتجة عن الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون، وهذا ما يجعل القاضي في أغلب الحالات يلجأ إلى الخبرة الطبية وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني تحت عنوان دور الخبرة الطبية في إثبات المسؤولية الجزائية الناتجة عن الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون.

المطلب الأول: المطلب الأول: صعوبة إثبات المسؤولية الجزائية الناتجة عن الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون.

يتعلق إثبات المسؤولية الجزائية الناتجة عن الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون ، بعناصر جريمة القتل أو الجرح الخطأ، وتتمثل هذه العناصر في الخطأ والنتيجة وعلاقة السببية، ولكن إثبات وجه الخطأ وعلاقة السببية بينه وبين هذه النتيجة يبقى أمرا صعبا.

الفرع الأول: صعوبة إثبات الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون.

يعتبر الخطأ الطبي أهم ركن من أركان المسؤولية الطبية في جراحة شفط الدهون، نظرا لما يتسم به من خصوصية من حيث إثباته [2]، ويقع على عاتق النيابة العامة والشخص أو ذويه إثبات هذا الخطأ، وبكيفية لا تدع مجالا للشك والاحتمال، فلا مجال لافتراض الخطأ في القانون الجنائي، فلا يكفي القول بأن المتهم قد أحدث إصابة أو وفاة بسبب رعونته أو عدم احتياطه، بل يجب إثبات ذلك.

---

[1]: في تفصيل ذلك راجع: نبيلة غضبان، المرجع السابق، ص 134 -147.

[2]: صحراء داودي، الخطأ الطبي في الجراحة التجميلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، المجلد 11، العدد 1، جانفي2019، ص 1.

غير أن إثبات هذا الخطأ صعب في أغلب الحالات، سواء بالنسبة للشخص أو النيابة أو حتى القاضي ويرجع سبب ذلك من جهة أن التزام جراح التجميل عملا بالمبدأ العام هو التزام ببذل عناية وليس تحقيق نتيجة [1]، وبالتالي يصعب إثبات تقصيره في بذل العناية، هذا ما يجعل القاضي في أغلب الحالات يطبق قاعدة الشك يفسر لمصلحة المتهم، كما يكتسي الخطأ الطبي في هذا النوع من العمليات الجراحية من جهة ثانية صبغة فنية دقيقة مستمدة من طبيعة الأعمال الطبية الجراحية ليس بإمكان إلا المتخصصين في هذا المجال الإلمام بها، فيصعب على النيابة أو الشخص أو حتى القاضي إثبات هذا الخطأ، كما أن تضامن أصحاب المهن الطبية يقف عائق أمام إثباته، فالقاضي الجزائي يلجأ في قضايا المسؤولية الطبية إلى الخبير، ولكن بدافع التضامن المهني كثيرا ما يميل الخبير إلى جانب زميله المتابع قضائيا، ويسعى في جميع الحالات إلى تخليصه من أية مسؤولية[2] .

الفرع الثاني: صعوبة إثبات علاقة السببية بين الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون والنتيجة الإجرامية.

لا يكفي لقيام المسؤولية الجزائية لجراح التجميل توفر ركن الخطأ المؤدي إلى الوفاة أو الإصابة، بل لابد من توفر ركن آخر لا يقل أهمية على ركن الخطأ والمتمثل في علاقة السببية، أي وجود علاقة مباشرة بين خطأ جراح التجميل والنتيجة التي حصلت للشخص[3]، ولكن إثبات هذه العلاقة يبقى في غاية الدقة والصعوبة ، وترجع هذه الصعوبة إلى صعوبة إثبات قيام هذه العلاقة بكيفية يقينية وأكيدة من جهة، إذ لا يمكن للقاضي الجزائي أن يبني حكمه على مجرد الشك والاحتمال، ويقع على عاتق المريض وذويه إثبات اليقين في علاقة السببية الذي يعتبر من الأمور العسيرة ، وذلك راجع إلى تعقد جسم الإنسان، وعدم وضوح الأسباب التي تؤدي إلى المضاعفات الظاهرة.

كما يرفض القضاء الجنائي من جهة أخرى الأخذ بفكرة تفويت فرصة الشفاء أو البقاء على قيد الحياة كأساس لتقرير المسؤولية الجزائية، خلافا للقضاء المدني الذي أخذ بهذه الفكرة من أجل تمكين الشخص الذي تعذر عليه إثبات العلاقة السببية بين الخطأ الطبي وبين الضرر الذي إصابة من جراء ذلك من أجل الحصول على تعويض مناسب، ويرجع رفض القضاء الجزائي اعتناق هذه الفكرة لتناقضها مع مبدأ الشرعية الجنائية[4]، ومع مبدأ قرينة البراءة[1]، والشك يفسر لمصلحة المتهم[2].

---

[1]: في تفصيل ذلك راجع: سليمان النحوي، حدادو صورية، المسؤولية المدنية لجراح التجميل، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص 123.

[2]: محمد أمين جدوي سيدي، المرجع السابق، ص 247.

[3]: ليلى ابراهيم العدواني، المرجع السابق، ص 37.

[4]: يقتضي مبدأ الشرعية أن مهمة حصر الجرائم وتحديد عقوبتها هي مهمة السلطة التشريعية لوحدها، ولا يملك القاضي إلا تطبيق النص كما هو. راجع في ذلك: عبد الرحمان خلفي، المرجع السابق، ص 89.

المطلب الثاني: دور الخبرة الطبية في إثبات المسؤولية الجزائية الناتجة عن الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون.

خول المشرع الجزائري للقاضي اللجوء إلى أهل الخبرة في سبيل بيان الأمور التقنية والفنية التي تخرج عن اختصاصه، ونظرا للأهمية التي تكتسيها الخبرة الطبية في الكشف عن المسائل الفنية التي لا يدركها إلا الطبيب المختص، أفرد المشرع في مدونة أخلاقيات مهنة الطب بندا خاصا تحت عنوان ممارسة الطب وجراحة الأسنان بمقتضى الخبرة، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة دور الخبرة الطبية في إثبات المسؤولية الجزائية الناتجة عن الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون وذلك من خلال تبيان حجية الخبرة الطبية في إثبات الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون، وهذا في المطلب الأول، كما سنتطرق إلى الصعوبات التي تعترض الخبرة وسبل تجاوزها وهذا من خلال المطلب الثاني.

الفرع الأول: تقدير حجية الخبرة الطبية في إثبات الخطأ الجزائي في جراحة شفط الدهون.

أصبح اللجوء إلى الخبرة في القضايا المتعلقة بالمسؤولية الطبية أمرا ضروريا أوجبته طبيعة الأعمال الطبية التي تتميز بنوع من الخصوصية التي تغيب عن تكوين القاضي الجزائي ومعرفته، يقصد بها عموما إعطاء الطبيب الخبير المعلومات التقنية والفنية اللازمة حول ما فعله الطبيب – سواء كان جراح أو طبيب تخدير أو أي مساعد طبي- وما كان يجب فعله في الحالات المماثلة، دون أن يكون ملزما بتقديم الاستنتاج، ولا الفصل في المسائل القانونية، وتحديد المسؤولية من عدمها، التي هي من اختصاص القاضي الجزائي، وإنما يكتفي بالبحث عن مظاهر الخطأ في تصرفات الطبيب، ومدى علاقة ذلك بالنتيجة التي آلت إليها حالة الشخص. وعليه تحتل الخبرة الطبية أهمية بالغة في تقدير المسؤولية الجزائية الناتجة عن الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون، باعتبارها جهة فنية معاونة للقاضي، إذ تقوم بتقدير الخطأ وعلاقة السببية من خلال الوقائع المادية المتاحة وفقا للأصول الفنية والعلمية المتعارف عليها.

ورغم أهمية الخبرة في مجال المسؤولية الطبية بصفة عامة، فإن المشرع لم يول اهتمامه بوضع نصوص قانونية خاصة تنظمها، بل تركها خاضعة للقواعد العامة في قانون الإجراءات الجزائية[3]، حيث أجاز المشرع

---

[1]: تعني قرينة البراءة افتراض براءة كل شخص مهما كان وزن الأدلة أو الشكوك التي تحوم حوله إذ تنص المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية المعدلة بالقانون رقم 17- 07 على ما يلي:" يقوم هذا القانون على مبادئ الشرعية... ويأخذ بعين الاعتبار، على الخصوص:- أن كل شخص يعتبر بريئا ما لم تثبت إدانته بحكم قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به..."

[2]: يجب على القاضي الجزائي تطبيق هذا المبدأ متى ظهر التباس في النص الجنائي أو غموض فيه أو شك في فحواه عملا بأصل آخر وهو أن الأصل في الأشياء الإباحة راجع في ذلك: عبد الله أوهيبية، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، مطبعة الكاهنة، الجزائر، 2003، ص 71.

[3]: الأمر رقم 66/ 155، المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 10 يونيو 1966.

بموجب المادة 143 فقرة 1 من هذا القانون لكل جهة قضائية تتولى التحقيق أو الحكم في الدعوى، عندما تعرض عليها مسألة فنية، تأمر من تلقاء نفسها بندب خبير، أو تندبه بناء على طلب النيابة العامة أو الخصوم.

وحسب نص المادة 215 من قانون الإجراءات الجزائية تكون الخبرة مجرد استدلالات لإنارة المحكمة، لأن رأي الخبير يقدم دائما بصفة استشارية ولا يقيد رأي القاضي، وعليه يجوز للقاضي بعد مناقشته لتقرير الخبرة له السلطة التقديرية أن يأخذ بها أو المصادقة عليها كليا أو جزئيا أو أن يستبعدها أو يأمر بخبرة إضافية أو خبرة تكميلية، أو يطلب خبرة مضادة إن لم يقتنع من تلقاء نفسه أو بناء على أطراف الدعوى، ويتجسد ذلك في الحكم.

إلا أنه في جميع الحالات على القاضي الجزائي أن يسبب حكمه تسبيبا كافيا، وإلا تعرض للنقد، فإذا حكم القاضي خلافا لرأي الخبير وجب عليه تسبيب حكمه، وذلك بتبيان الأسباب التي أوجبت إهمال هذا الرأي كله أو بعضه.

الفرع الثاني: مدى تأثير الخبرة الطبية على حكم القاضي الجزائي.

في حالة ما إذا قرر القاضي الجزائي انتداب خبير طبي عند فصله في الدعوى المعروضة عليه نظرا للطابع الفني أو العلمي لموضوع النزاع، وبمجرد انجاز الخبير لتقرير الخبرة وفق ما تقتضيه الإجراءات القانونية المنصوص عليها في هذا المجال ، يصبح حينئذ هذا التقرير يكتسي أهمية كبيرة في الإثبات الجنائي، الأمر الذي يكون له بما لا يدعو مجالا للشك تأثيرا على القاضي الجزائي الفاصل في الدعوى.

لكن هذا لا يفسر على أن القاضي تخلى عن مهنته الأصلية، وحل محله الخبير للفصل في الدعوى، بل على العكس من ذلك فهذا الأمر يبقى بمثابة اختصاص حصري للقاضي الجزائي، على اعتبار أنه هو الذي ينفرد بالتكييف القانوني لسلوك طبيب التجميل ، بينما تقتصر مهمة الخبير الطبي على مساعدته فقط في استنباط الخطأ الذي ارتكبه هذا الأخير، بالإضافة إلى ذلك فهو غير ملزم بالأخذ برأي الخبير كما أشرنا غليه سابقا، في حالة ما إذا تبين له أن هذا الأخير يتعارض مع وقائع أخرى أكثر إقناعا من الناحية القانونية.

فالقاضي الجزائي يأخذ الدليل المتحصل عليه عن طريق الخبرة الطبية، وينقله إلى ملف الدعوى، الذي يتضمن كذلك شهادة الشهود، وأقوال الخصوم وأسانيدهم وطلباتهم ، فيضعه دليلا ضمن أدلة أخرى، وفكرة ضمن أفكار تم تجميعها ، فإذا كان تقرير الخبير متفقا مع الأسانيد المقدمة والأفكار المكونة، كان القاضي مطمئنا لهذه الخبرة، أما إذا كان التقرير مخالفا لهذه الأدلة ففي هذه الحالة تخضع الخبرة إلى تقدير القاضي،

حيث تأخذ قاعدة "**رأي الخبير لا يقيد المحكمة**" مركزها الذي ينبغي أن يكون لها وذلك بعدم جعل الخبراء هم القضاة في كل المسائل الفنية والتقنية[1].

لكن إذا كان القاضي كما هو معلوم يتمتع بسلطة تقديرية واسعة في التعامل مع تقرير الخبرة، فإن ما يمكن ملاحظته من الناحية العملية والواقعية أن هذه السلطة ليست مطلقة، حيث أن القاضي وبحكم قصور معلوماته من الجانب الفني ملزم بالأخذ بما توصل إليه من نتيجة، ولا يمكنه الاستغناء عن ذلك، حتى وإن لم يصادق على التقرير المنجز من طرف الخبير المعين، وأمر بخبرة جديدة أو خبرة مضادة، فهو بذلك يكون قد أخذ برأي أحد الخبراء السابقين. فمثلا في حالة ما إذا أثبتت الخبرة الطبية أن سبب وفاة الشخص في جراحة شفط الدهون فهو الزيادة في جرعة المخدر، ففي هذه الحالة يجد القاضي نفسه ملزما بالأخذ بما توصل إليه الخبير، حيث لا يمكنه أن يثبت المقدار المطلوب في التخدير لوحده.

خاتمة:

لقد أصبح المجال الطبي اليوم محفوفا بالمخاطر، إذ تصاعدت الحوادث الطبية خاصة في جراحة شفط الدهون، التي خلفت من وراءها العديد من الإصابات والوفيات، ومن خلال دراستنا لموضوع الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون الموجب للمسؤولية الجزائية، لا حظنا غياب النصوص القانونية الكافية التي تحدد معالم الخطأ الطبي بصفة عامة، وعلى هدي دراستنا هذه، توصلنا إلى عدة نتائج أهمها:

1/- الخطأ الطبي في جراحة شفط الدهون صورة من صور الخطأ الطبي بصفة عامة، يجمع بين القواعد التي تنص عليها قواعد مهنة الطب، وبين الأحكام الواردة في قانون العقوبات.

2/- يتعدى نطاق الخطأ الطبي الموجب للمسؤولية الجزائية في جراحة شفط الدهون مرحلة إجراء العملية بمعناها الضيق، لتشمل الفترة السابقة واللاحقة لها.

3/- تعتبر الخبرة الوسيلة الوحيدة التي تنفرد بدور بارز في الإثبات، إذ أضحت ملزمة للقاضي الجزائي حين فصله في دعوى المسؤولية الطبية الجزائية، رغم كونها ذات طابع استشاري فقط، وذلك بسبب قلة خبرته وضعف تكوينه في المجال الطبي .

وعلى ضوء هذه النتائج نقدم مجموعة من الاقتراحات

1/ ضرورة سن نصوص قانونية سواء في صلب قانون العقوبات أو في شكل قانون مستقل، تقنن من خلالها مسؤولية الأطباء عن الأخطاء الطبية التي يجب ضبطها وتحديد قواعدها.

---

[1]: عبد الرحمان فطناسي، الخبرة القضائية في المجال الطبي وتطبيقاته في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء الثاني، ماي 2018، ص 66

2/- ضرورة وضع نصوص قانونية خاصة بالخبرة الطبية في مجال المسؤولية الطبي، وعدم الاكتفاء بالنصوص المقررة في قانون الإجراءات الجزائية المتعلقة بقواعد الخبرة عامة.

قائمة المصادروالمراجع

أولا: المصادر.

1/ الأوامر:

- الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات والمعدلة بموجب القانون رقم 06- 23 المؤرخ في 20 ديسمبر سنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 84.
- الأمر رقم 66/ 155، المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 10 يونيو 1966.

2/- القوانين:

- القانون رقم 18/ 11 المؤرخ في 02 يوليو سنة 2018 المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية المؤرخة في 29 يوليو سنة 2018، العدد 46.
- القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، الجريدة الرسمية العدد 84.

3/- المراسيم:

- المرسوم التنفيذي رقم 276/92 مؤرخ في 06 يوليو 1992 يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، الجريدة الرسمية مؤرخة في1992 ، العدد 52.
- المرسوم التنفيذي رقم 394/09 مؤرخ في 24 نوفمبر 2009 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لسلك الممارسين الطبيين المتخصصين في الصحة، الجريدة الرسمية مؤرخة في 29 نوفمبر 2009، العدد70.

ثانيا: المراجع:

1/- الكتب:

- أسامة رمضان الغمري، لوائح وقوانين ممارسة الطب والأخطاء المهنية للأطباء، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2009،
- راجع: أسامة عبد الله قايد، المسؤولية الجنائية للأطباء، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، بدون تاريخ النشر

- ايزابيل شيكو، الجمال والرشاقة مع بطن مسطح من الحمية إلى شفط الدهون، دار عويدات، لبنان، 2014
- عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات(القسم العام) الجريمة، الجزء الأول، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، بدون تاريخ النشر.
- عبد الرحمان خلفي، القانون الجنائي العام، دراسة مقارنة، دار بلقيس، ، الجزائر، 2016
- عبد الله أوهيبية، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، مطبعة الكاهنة، الجزائر، 2003
- محسن عبد الحميد البيه، خطأ الطبيب الموجب للمسؤولية المدنية في ظل القواعد القانونية التقليدية، مطبوعات جامعة الكويت، بدون مكان النشر، 1993.
- مفتاح مصباح بشير الغزالي، المسؤولية الجنائية للأطباء عن التجارب الطبية والعلمية، دراسة مقارنة، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا، 2004.
- نورة بنت عبد الله بن محمد، شفط الدهون التجميلية، الرأي الطبي والرأي الفقهي الشرعي، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، بدون تاريخ النشر.
- وائل غانم، الفحوصات والتحاليل المطلوبة قبل إجراء عملية شفط الدهون، مركز أوركيد، مصر، 2018

2/- المقالات:

- زهدور أشواق، المسؤولية الجزائية للطبيب في مجال الجراحة العامة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد1،العدد2 ، أكتوبر2018
- زهرة بن عبد القادر، فغرور رابح، الخطأ الطبي بين الشريعة والقانون، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد08 الجزء 2، جوان 2017
- سليمان النحوي، حدادو صورية، المسؤولية المدنية لجراح التجميل، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الرابع، ديسمبر 2017
- صحراء داودي، الخطأ الطبي في الجراحة التجميلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، المجلد 11، العدد 1، جانفي2019، ص 1.
- عبد الرحمان فطناسي، الخبرة القضائية في المجال الطبي وتطبيقاته في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء الثاني، ماي 2018.
- ليلى ابراهيم العدواني، المسؤولية الجنائية لجراح التجميل-دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد1، العدد2، أكتوبر2017
- محمد أمين جدوي سيدي، الجراحة التجميلية والمسؤولية الجزائية المترتبة عنها، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد1، جانفي 2016.

3/ - الرسائل الجامعية:

- نبيلة غضبان، الخطأ الطبي الجراحي والمسؤولية الجزائية، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، 20018، ص71.

5/- المحاضرات:

- علي شملال، محاضرات في القانون الجنائي العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019
- هيئة الصحة ، معايير شفط الدهون، إدارة السياسات والمعايير الصحية، دبي، قطاع التنظيم الصحي،دبي، 2019.

4/ - المو اقع الإلكترونية:

- وائل غانم، عملية شفط الدهون..ملف كامل عنها، مقال موثق ع يوم 19/ 04/ 2015 شوهد على الموقع الإلكتروني www .dailymedicalinfo.com يوم 2020/01/14.
- غفران حبيب، عملية شفط الدهون خطيرة، مقال موثق على الموقع الإلكتروني www.tajmeeli.com يوم 14 أوت 2018 ، شوهد يوم 2020/01/18.
- عماد عبد الحميد، شفط الدهون وسيلة فعالة للتخلص من الترهلات بشروط أبرزها السن والوزن، مقال موثق يوم 19 فيفري 2017 على الموقع الالكتروني www. Albayan.com ، شوهد يوم 18/ 2020/01.